جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences



اسهام الاعلام في الجهود مكافحة الجريمة

الدكتور : ابراهيم العواجي

الرياض

1408 هـ - 1988 م

اسهام الاعلام في جهود مكافحة الجريمة

الدكتور ابراهيم العواجي(*)

القضايا الأمنية لها سمات شخصية دولية وانسانية عامة كما أن لها ارتباطات بالشخصية العربية، ويمكن التمييز بين القضايا ذات الصلة بالشخصية العربية مبنية على أسس اقليمية أو محلية خاصة بالاطار العربي باعتباره اطارا واحدا تحكمه أمور كثيرة لذلك فنحن متقاربون في كثير من الأمور المرتبطة بالأمن ومن الضروري الاستمرار في تبادل الخبرة العربية في مجال مكافحة الجرائم.

وقبل أن أتحدث عما أعتقد أنه مجال لاسهام الاعلام في موضوع الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة لابدّ أن ننطلق من أرضية أساسية لمفهوم الجريمة والمجتمع. فبالرغم من وجود رجال الاعلام المخلصين في المملكة الا أن دور أجهزة الاعلام كما عبر عن ذلك صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية حول موضوع مكافحة المخدرات، يمكن أن يوصف بأنه دور ضعيف للغاية أو مفقود تجاه هذه

(*) وكيل وزارة الداخلية. المملكة العربية السعودية. الرياض.

الظاهرة الخطيرة، وأعتقد أنه عبر بشكل دقيق ومباشر وصريح عن الموضوع وقد تكشف من خلال ذلك التصريح لأول مرة مدى الضعف الكبير لدور الاعلام في مجال مكافحة الجريمة.

من هنا. لابد أن نعرف الجريمة. فالجريمة: هي حدث اجتماعي وهي تحصل في المجتمع ككل وليست في فئة محصورة منه ولكنها تحصل في كل مكان في المجتمع سواء كانت جريمة خفية أو مكشوفة وبكافة أشكالها كالجرائم التي تسود المجتمع ككل أو الجرائم التي تمس حياة أو حرية أو حقوق الأفراد أو الجرائم الخفية التي تمس المصالح العامة من خلال المخالفات والانحرافات التي تمس مصالح الناس أو المصالح العامة بالمفهوم الأوسع

الجريمة اذاً. هي قضية متداخلة مع التنظيم الاجتماعي ومع المؤسسات الاجتماعية بحيث أنه يصعب إفرادها، وأعتقد أن أهم منطلق - حسب تقديري - هو أن ننظر للجريمة لا كحالة منفصلة بل يجب أن ننظر لها من خلال المجتمع، وإننا لو انطلقنا من هذه الأرضية لاستطعنا ان نتفهم دور وسائل الاعلام. لأنه لو وقفنا عند المفهوم الضيق الذي قد يكون من الممكن أن يكون الكثير من رجال الاعلام يعتقد بأنه الصحيح ليصل الى أن الجريمة ليست من اختصاصهم بل هي اختصاص رجال الأمن، ولكن لو أننا انطلقنا من المفهوم

الصحيح وهو أن الجريمة: قضية اجتماعية وحدث اجتماعي له آثاره الاجتماعية لأن الضحايا الناجمة عنها هم من أفراد المجتمع ولأن المجتمع كله يتأثر بها وهذا المفهوم للجريمة يأتي انطلاقا من أن الفرد هو أساس المجتمع وخاصة في ظل المتغيرات الكبيرة التي سرت بها الأقطار العربية في العقدين الماضيين نتيجة المتغيرات الاقتصادية والسياسية والصراعات والتحولات النفسية الكبيرة التي يمر بها الانسان العربي من خلال قدرته على استيعاب المتغيرات التي طرأت، ومدى قدرته على التعامل مع ما أفرزته هذه المتغيرات.

على هذا الأساس نقول: المكافحة مسئولية من؟ هل أجهزة الأمن وحدها هي المسئولة؟..باعتبارها أجهزة مكلفة رسميا بخلاف الأجهزة والمؤسسات الأخرى التي تعتبر مسئولياتها مسئولية وطنية في المكافحة

فالمواطن في أي قطر عربي لا يستطيع أن يعيش في منأى عن الجريمة عندما تتسع وتبدأ تنتشر داخل المجتمع. فلا يستطيع أن يحمي نفسه لأن الجريمة عندما تنتشر لا تميز بين أحد ولا تنتقي ولا تنحصر في فئة معينة إذن أجهزة الأمن تعتبر أجهزة مكلفة بمكافحة الجريمة والأجهزة الأخرى بدءاً من الفرد والمؤسسات الاجتماعية ووسائل التوجيه والاعلام أجهزة مكلفة أيضا ولكن تكليفها ينبع من ذاتها، بمعنى أن الفرق بينهما - أي



بين أجهزة الأمن وبين المواطن والأجهزة الاجتماعية والاعلامية ـ هو أن هناك تكليفاً رسمياً أي بمعنى أن هناك محاسبة قانونية ونظامية عند التقصير وهناك تكليف ذاتي ينبع من طبيعة قضية الجريمة. لأن الجريمة خاصة بالمجتمع ـ ومع الأسف الشديد ـ أن التكليف الوطني الذي تتحمله الأجهزة الأخرى لا تقابله عقوبة لأن العقوبة عقوبة ذاتية تنبع من النفس، فرجل الأمن أو أجهزة الأمن عندما تقصر تحاسب بموجب مواد النظام، ولذلك نجد أن مكافحتها للجريمة تتأثر بمدى استيعابها للنظام ودرجة احساسها الوطني لأنه عندما تمارسها فقط كوظيفة فان ذلك لن يمارس بشكل جيد ولكن عندما تمارسها كواجب وطني فانها ستؤدى بشكل أكبر. إذن المؤسسات الاجتماعية في المجتمع عليها أن تؤدي واجبها الوطني في مكافحة الجريمة وبالذات وسائل الاعلام التي أرى أن تأثيرها في مجال مكافحة الجريمة أكبر من تأثير أجهزة الأمن. لأن أجهزة الأمن تقوم بمطاردة المجرم ومكافحة الجريمة بعد أن تقع أو في مرحلة وقوعها أو منع وقوعها من خلال وسائل التحري والبحث الا أنها في الواقع لا تؤثر في المناخ الذي تنشأ فيه الجريمة وليس لها أي دور في منع تكييف الأجواء الاجتماعية والسلوكية التي من خلالها يمكن أن تنشأ الجريمة لذلك دائما نقول الوقاية أساسية. فأجهزة الأمن دورها في مجال الوقاية من

الجريمة هو الوقاية من وقوع الجريمة بعد ان تتكون عناصرها أي أنها في سباق مع عناصر الجريمة

ولكن دور أجهزة التوجيه وأبدأ هنا بالأسرة والمدرسة وأجهزة الاعلام وكلها مؤسسات اجتماعية قبل أن تكون مؤسسات رسمية ومؤثرة، فالاعلام ووسائله هي الشيء الوحيد الذي يدخل غرف نومنا بدون استئذان أو بمعنى آخر ليست هناك وسيلة من وسائل التأثير تضاهيها، فأجهزة الاعلام تقتحم علينا حياتنا الخاصة سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية، وليس لها وقت معين وليست لها مدة محددة ولا تخضع للقيود وبالتالي هي مؤثرة وخطيرة جدا وخطورتها تكمن في تواجدها وانتشارها الأفقي والرأسي في حياة الفرد والمجتمع فهي إذاً مؤثرة وقوية وهي أقدر على التأثير في الوقاية من الجريمة لأنها في الواقع لها أدوات ووسائل ميكانيزمية كثيرة تستطيع أن تستخدمها للتأثير الايجابي على المجتمع لمساعدته وابعاده عن الجريمة كما تستطيع من خلال تواجدها الواسع وتنوع موضوعات اهتمامها والأدوات التي تستخدمها وتستعملها تستطيع أن تتعرف على الظواهر الجنائية والانحرافية قبل أن تحدث ومن خلال تفاعلها مع ما يجري بالمجتمع، تستطيع أن تتعرف على الظواهر الأخرى لأن وظيفتها التوجيه والترفيه، كما

تملك أيضا وسائل التشويق والجذب، من هنا. لابد أن ننظر الى الاعلام من أربع زوايا:

١ ـ المسئولية الوطنية الاجتماعية:

وهذه المسئولية ليست المسئولية التي تأتي من النصوص وإن كان كما أعرف أنه في المملكة العربية السعودية حددت السياسة الاعلامية بشكل واضح، على سبيل المثال. المسئولية المحددة التي تتمثل في المحافظة على المجتمع والحفاظ على قيمه وبالذات الدينية والاجتماعية والسؤال الآن هو: هل تستطيع أجهزة الاعلام أن تقول: بأننا غير مسئولين عن الأمن والوقاية من الجريمة ولكن أجهزة الأمن أو التعليم أو الأسرة هي المسئولة عن الأمن؟

٢ ـ القدرة على التأثير:

الى أي مدى تستطيع وتمتلك أجهزة الاعلام القدرة على أداء الدور والمسئوليات المناطة بها؟ هل تملك وسائل الاعلام الوسائل المؤثرة على فرض أنها تدرك مسئولياتها؟ هل لديها القدرة على التأثير؟ الواقع القدرة لا تقاس بمقاييس مادية ولكن هذه القدرة تقاس بمدى احترام المجتمع لها فعندما تحظى أجهزة ووسائل الاعلام المختلفة باحترام المجتمع فمن هنا تبدأ انطلاقتها نحو التأثير والقدرة في ذلك حتى ولو كانت امكاناتها

قليلة فانها تكون مؤثرة، فلو كانت المادة التي تستخدم بها هذه القدرات مادة ايجابية وموجهة تجاه حل قضايا المجتمع فمن المؤكد أن تأثيرها سيكون أقوى، وإن كانت سلبية فانها ستترك فراغا في بعض الحالات على غير قصد منها، فتدفع المجتمع الى اتجاهات تتعارض مع التوجهات السياسية للمجتمع، فالمنطلق الأساسي اذاً هو قدرتها على كسب احترام المجتمع وتقديره لها.

٣ - الوعـــي:

في الحقيقة أنه حتى مع وجود المسئولية ووجود القدرات أو القدرة على كسب الاحترام. لابد من معرفة الى أي مدى وصل الوعي لدى أجهزة الاعلام والاعلاميين في الوطن العربي بمهمتهم الأمنية وبدورهم الأمني؟ وهل بالامكان لو عملنا استبيانا جمعنا فيه ألف اعلامى: صحفي، مذيع، كاتب، مخرج. إلخ وسألناهم سؤالا مؤداه: هل أنتم مسئولون أمنيا؟ وهل بالامكان قبل التفكير العميق أن يجيبوا بنعم؟ أتصور بأننا قد نفاجأ في ذلك بأن يقولوا لا إذاً لابد أولاً من إيجاد حالة من الوعي لدى الاعلاميين بأن عليهم مسئولية أمنية، لكن كيف يتم الوعي؟

الوعي يبدأ غرسه في الواقع من الأسرة ثم المدرسة ثم المجتمع، وأن تقوم اجهزة الأمن في الوطن العربي في أداء دورها في تنمية هذا الوعي والبحث عنه والتعرف عليه لدى أجهزة الاعلام وتنميته وتطويره ودفعه الى أن يكون واعياً متكاملاً وايجابياً وفاعلاً ومؤثراً؟ وذلك لأننا لا نريد أن نلقي اللوم فقط على أجهزة الاعلام ولكن نقول لابد من تنمية الوعي بالمسئولية الوطنية تجاه الأمن من خلال الأسرة والمدرسة، والأجهزة الأمنية عليها دور كبير جدا لبلورة هذا الدور وتوفير الأدوات والوسائل المختلفة من معلومات أمام أجهزة الاعلام والاعلاميين ليستطيعوا أن يكونوا مؤثرين، فاذا لم تتوفر لديهم المعلومات فسوف تكون مشاركتهم غير مجدية لأن أي عمل أو مشاركة لا يبنى على معلومات صحيحة فان نتائجه ستكون غير صحيحة، فلابد ان يأتي هنا دور أجهزة الأمن التي تملك المعلومات ولا يستطيع الوعي ان يتكون قبل أن تتوفر المعلومات للمجتمع من خلال اجهزة الاعلام.

ومما يؤسف له . أن أجهزتنا الأمنية العربية يطلق عليها بأنها أجهزة سرية، ومس المؤكد أن هذه التسمية ليست مس تاريخنا العربي الاسلامي ولكن ورثتها بعض دول المنطقة التي سيطر عليها الاتراك، فجاءونا مس خلال هذه الأنظمة التي ورثتها كثير سن الدول العربية بهذه التسمية، فدخلنا على

القضية الأمنية بتجربة محدودة، لأننا كنا مجتمعات بسيطة خالية من الجريمة كمجتمع مؤمن. والايمان هو أقوى قوة تمنع وقوع الجريمة

ولا يستطيع أي نظام من أنظمة العالم مهما أعطي من قوة ان يخلق الايمان في نفوس الناس، لأن غرس الايمان في النفوس يتطلب رحلة طويلة للوصول إليه،لكن أعود الى موضوع العلاقة بين أجهزة الأمن وقضية السرية فأجهزة الأمن العربي دائما تتشبث بالسرية، ولا تميز بين ما هو سري وغير سري. والذي أثار هذا الموضوع هو أنني ذكرت أن عليها مسئولية أن تسهم في تطوير الوعي لدى رجل الاعلام، لأنه اذا كان هناك جزء من أعمالها ذا طابع سري في مراحل ويمكن أن يظل سريا للأبد لكنه جزء من أعمالها فقط وتملك الكثير مما يمكن أن يسهم في خلق وعي اجتماعي عام بما في ذلك وعي الاعلام من خلال الانفتاح على المجتمع،فمن حق المجتمع أن يعرف وأن يتعامل مع الجريمة والظواهر التي تنشأ ليمارس دوره بوعي، وعندما يتم ذلك فإننا نكون قد حللنا جزءاً أساسيا من المشكلة بحيث يتحول المواطن العادي مهما كان موقعه أو دوره الى رجل أمن،وعندما يتحول المواطن العادي الى رجل أمن نكون قد وصلنا الى مرحلة لن نحتاج فيها الى مخبرين سريين لأن المواطن سيكون هو المصدر الأساسي للمعلومات الأمنية،وكلما انكمشت

الأجهزة الأمنية، وحصرت جهودها في الاتجاه الداخلي كلما فقدت أهم مصدر لمكافحة الجريمة وهو المواطن، فالمخبر السري في الغالب يأخذ مبلغا من المال في سبيل أن يعطي معلومات، واذا لم تتوفر لديه المعلومات المفيدة قدم أية معلومات، لكن المواطن الذي يجد المكافأة والجزاء الذاتي العميق من جراء عمله الانساني فسوف يقدم معلومات جيدة فقط.

٤ ـ الممارسة العملية:

تعتبر الممارسة العملية هي الزاوية الأخيرة للموضوع فالمسئولية والقدرة والوعي لا تكفي وحدها اذا لم تؤد الممارسة الفعلية دورها وهي المحصلة لتلك العناصر السابقة، فكيف تكون الممارسة؟ أعتقد أن أهم حماية للمجتمع السليم تكمن في ايمانه واخلاقه في المجتمع المؤمن، ومن هنا يأتي دور رجل الاعلام قبل أن يأتي دور رجل الأمن في المسئولية تجاه المجتمع بشأن مكافحة الجريمة من خلال المراحل الأولى لتنشئة الانسان، لأن الاعلام يأتي تأثيره في مرحلة الوعي، فالانسان يستطيع أن يشاهد برنامجا أو يسمع أو يقرأ ويستطيع أن يستوعب، وهنا يأتي دور أجهزة الاعلام ليس في الحديث عن الجريمة ولكن في تنمية الانسان الصالح. «أعطني مجتمعا مؤمنا صالحا أعطيك مجتمعا خاليا من الجريمة والانحراف» فاذا أخذنا

هذه المسألة كمسلمة أساسية فلن نحتاج الى أجهزة لمكافحة الجريمة، وبالتالي نخفف العبء عن وزارات الداخلية

الحقيقة أن المجتمع الفاضل هو المجتمع الذي لا يحتاج الى مكافحة، وبالطبع ما بين الحلم والواقع هناك أمور كثيرة يمكن أن تتحقق.

مجتمعاتنا العربية مجتمعات مؤمنة ولها أخلاقها الاجتماعية والأساسية، والتأثيرات التي جاءتنا هي نتيجة الاستعمار والغزو الفكري والذهني والتطور المادي السريع الذي طرأ علينا، فمسئولياتنا هي أن نستوعب هذا التأثير ونبحث عن نقطة وسط على هذا الخط المستقيم بين المثالية التي نأمل تحقيقها وبين الوضع الذي يمكن أن يحصل في مجتمعاتنا بحيث لا يكون لدينا أسوأ مما لديهم ولكن ما يكون لدينا هو أحسن مما لديهم من تقدم علمي وتقني حتى لا نكون قد أخذنا القشور السيئة لأننا فقدنا الكثير من الموانع الذاتية فينا وأصبحنا معرضين بسهولة للمؤثرات الخارجية

والاعلام يأتي دوره هنا نتيجة الشخصية الوطنية وبنائها ويتم هذا من خلال كافة الوسائل والأدوات الاعلامية المتاحة بدون استخدام كلمة أمن أو جريمة وانما الهدف هو بناء الانسان السليم، فعندما يكون توجهنا دائما لتحقيق قيمنا ودفع مجتمعنا

الى التمسك بقيمنا الأساسية اعتقد أننا نكون قد عالجنا المشكلة الأساسية أخذا في الاعتبار بأن هذا ما يحصل بالشكل الذي نتمناه، وأننا ولله الحمد نتمتع بوضع يدعو للتفاؤل ولا نزال متمسكين بقوتنا وذاتنا ولكن يجب ألاّ نخدع وان نتصور أننا في منأى عن التأثير الخارجي لأننا كنا في الماضي مجتمعات مغلقة والآن أصبحنا جزءاً من العالم بوسائل التأثير والمعلومات، وكثرة التنقل والسفر، والاحتكاك بالعالم الخارجي، بحيث اصبحت المؤثرات خارجة عن ارادتنا فنحن في سباق مع قوى أقوى منا لأن تأثيراتها مرتبطة بأمور مغرية ومثيرة وجذابه ومن ثم فأجهزة الاعلام عليها مسئولية كبيرة وهي أن تكافح هذه التأثيرات، فاذا استطاعت أن تحقق ذلك فهي تستطيع أن تخلق حالة من التوازن بحيث تظل القوى الاجتماعية الأخرى تؤدي مسئولياتها في حالة حيادية والشيء المهم هو ألاّ توجد قوى أقوى من العوامل الثابتة في المجتمع، هذا هو الدور المباشر للاعلام وهو التعرف على الظواهر الاجرامية بشكل مستمر وواسع ومواجهتها من خلال استخدام الوسائل المتاحة للاعلام،لكن مع الاستمرارية لأن دور الاعلام هو مكافحة الجريمة، وأستطيع أن أقول بأنه ليس هناك وعي كاف بالمسئولية الأمنية لدى الاعلاميين وليس هناك وعي كاف بالظواهر الاجرامية وكيفية تطورها وكيفية تكونها أو بمعنى آخر الثقافة الأمنية أو المعلومات الأمنية ناقصة لدى رجال الاعلام، وهنا يأتي دور أجهزة الأمن

ذاتها فهي مسئولة عن مساعدة الاعلاميين وأجهزة الاعلام في التعرف على هذه الظواهر الأمنية وخلق حس أمني لديهم لأن عدم الوعي بهذه الظواهر شيء مؤكد ووارد ويمكن أن تعرف ذلك مس خلال الأسئلة التي توجه من قبل الصحفيين وهي حالات أستطيع أن أقول بكل أمانة : أنها تدل على أسئلة بريئة للغاية كما تدل على أنه كمن جاء من جزيرة نائية عن المملكة بحيث يبدو سؤاله يكون غريبا للغاية

فمفهومه التنظيمي ضعيف ومفهومه للأدوار ضعيف لأن معلوماته ناقصة ومع ذلك نجده يوجه اللوم في اسئلته التي تدل على انه ليس لديه وعي ، ومنطلقه أنه ليس مسئولا انما هو يكتب فحسب، بمعنى أن العملية كأنها مجموعة من المؤسسات التي لا ترتبط مع بعض بينها المجتمع كله مؤسسة واحدة وكل ما يتفرع منه تفرعات يعتمد بعضها على البعض الآخر لأنها متكاملة

الصفة الثالثة : هي ردود الفعل فلو وقعت جريمة أو حدث جنائي ـ وهذه ظاهرةبدأت بشكل لافت للنظر ـ بدأت الأجهزة الاعلامية توجه أسئلتها، وعندما يسألون يقولون لنا لماذا لا تنشطون، ويوجهون الاتهامات للأجهزة الأمنية عندما يقومون بالتغطية المباشرة التي أحيانا قد لا تكون وسيلة جيدة ففي التلفزيون السعودي غيرنا برنامج العيون الساهرة لأنه

تبين أن الأغلبية من المشاهدين لايشاهدونه، بحيث عندما يأتي وقته يقولون جاءت الشرطة ويقفلون التلفاز، بينما القلة من الذين كانوا يستمعون اليه ويشاهدونه نتيجة وعيهم وادراكهم بأهمية هذا البرنامج فما يحدث الآن عبارة عن ردود فعل تتصف بأنها عابرة وليست لها صفة الاستمرارية بمعنى آخر ليست ضمن منهجية اعلامية. إنما هي عبارة عن ردود فعل بعيدة عن المنهجية الاعلامية وعلى سبيل المثال فان بعض أجهزة الاعلام تثير قضايا أدبية يمكن أن تدور في أطر مثالية يعني أنها ليست بالضرورة أعمال أدبية مرتبطة بالمجتمع وأخلاقه وقيمه وتراثه وتاريخه، فتجد أنها تتكلم عن الحداثة وصحف في المملكة مشغولة بهذه القضية ـ وإن كان لي رأي في هذا الموضوع ـ كما نجد أن أغلب المثقفين لا يفهمون ماهي قضية الحداثة والواقع أن هناك مجموعة معينة تتحكم فينا وتسيطر علينا وعلى رؤيتنا وعلى وقتنا، فالصحافة وأجهزة الاعلام نجدها مهتمة بقضايا أدبية ذات طابع عالمي أو مثالي وليست مهتمة بمسألة المعالجات المحلية الواقعية وأنا لي رأي أقوله للأخوة الاعلاميين بالمملكة مؤداه: أن الاعلاميين يعيشون خارج دائرة التنمية، فالتنمية أفرزت قضايا ومتغيرات وظواهر اجتماعية لم تستطع الأجهزة الاعلامية أن تواجهها ولم تستطع أن تستوعبها أولا، وهذا لن يتم الا من خلال الواقع، ومن خلال التعرف عليه بعمق والمعايشة المستمرة ولكن ليست هناك

معايشة بمعنى أن الاعلام يعالج قضايا ليست لها علاقة بالجريمة ولا بالسلوك لأن الجريمة مرتبطة بقضية السلوك حتما وأعتقد أنه حان الوقت لأن يلج رجل الاعلام في المؤسسة الأمنية ويتعرف عليها عن كثب لكي يكوّن الثقافة الأمنية الصحيحة، ومن ناحية أخرى حان الوقت لرجل الاعلام أن يتعرف على دوره ومسئوليته كمواطن، وأعتقد أنه لابد من تعاون أجهزة الأمن والمسئولين فيها مع أجهزة الاعلام والاعلاميين وأن يعملا معاً على ايجاد مجتمع سليم قوي لا جريمة فيه